ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

البيئة الاستثمارية السياحية في العراق والسياسات المقترحة لتفعيلها

الاستاذ المساعد الدكتورة مها عبدالستار عبدالجبار
الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياحية قسم الدراسات الفندقية

The tourism investment environment in Iraq and proposed policies to activate it

Dr. Maha Abdulsattat Abdul-Jabbar
Dr,Maha64n@ uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

تعد البيئة الاستثمارية السياحية أداة فعالة في تحقيق التنمية السياحية ، ودعم الاقتصاد القومي في العراق؛ نظراً لقدرة هذه الاستثمارات العالية على تحقيق آثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة، على الاقتصاد الكلي، حيث يمتد تأثيرها إلى أغلب فروع وقطاعات الاقتصاد القومي، ويتميز القطاع السياحي بارتباطه القطاعي الكثيف والمتشابك مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما يعكس دوره الإيجابي على الهيكل الاقتصادي والتكوين الاجتماعي والبيئي، ويخلق فرص عمل جديدة؛ عن طريق إقامة المشاريع السياحية في مناطق الاستقطاب والجذب السياحي، لتوافر الفرص الاستثمارية المتعددة والمتنوعة، مما يجعلها أحد المصادر المهمة في زيادة الدخل، وتوفير موارد مالية تدعم عملية التنمية السياحية، التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث أساسية تضمن المبحث الأول : التأطير النظري لمفاهيم الدراسة والمبحث الثاني : تحليل التطور في مؤشرات البيئة الاستثمارية السياحية في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠١٩ والمبحث الثالث : السياسات المقترحة لتفعيل البيئة الاستثمارية السياحية ومن أهم التوصيات توفير بيئة استثمارية بمقوماتها السياسية والأمنية والاقتصادية والتشريعية والإدارية جاذبة للاستثمارات السياحية على المستوى المحلي عن طريق توفير مصادر التمويل اللازمة لدفع عجلة الاستثمار، وعلى المستوى الأجنبي في تحفيز الشركات القائدة للاستثمار، استثماراً معززاً للعملية التنموية السياحية.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار، الاستثمار السياحي , البيئة السياحية، البيئة الاستثمارية السياحية، السياسة الاستثمارية السياحية

Abstract

The tourism investment environment is an effective tool in achieving tourism development and supporting the national economy in Iraq. Due to the high ability of these investments to achieve direct and indirect positive effects on the overall economy, as their impact extends to most branches and sectors of the national economy, The tourism sector is characterized by its dense and interconnected sectorial connection with the rest of the other economic sectors, and this reflects its positive role on the economic structure, social and environmental composition, and creates new job opportunities. By establishing tourism projects in tourist attraction areas, Due to the availability of multiple and diverse investment opportunities, which makes it one of the important sources of increasing income, and providing financial resources that support the tourism development process, which contributes to achieving comprehensive economic development.**Keywords**: investment ,tourism investment, tourism environment, tourism investment environment, tourism investment policy

المقدمة

يمثل الاستثمار في القطاع السياحي والنهوض به أحد المحاور الأساسية في سياسات التنويع والإصلاح الاقتصادي وإنّ تحقيق سياسات اصلاح حقيقية لا يمكّن أن يتم الاّ من خلال حصول تغيّراتٍ جذرية في السياسات العامة للدولة تجاه القطاعات الاقتصادية الأساسية خارج نطاق القطاع النفطي, وفي مقدمتها إيجاد وضع البرامج والسياسات لمشاكل الاستثمارات في العراق بصورة عامة واستثمارات البيئة السياحية على وجه الخصوص من خلال تطبيق ثقافة الاستثمارات الحقيقية التي تستند الى المعايير الاقتصادية والمنافع الاجتماعية, فليس كافياً أن يمتلك العراق

الموارد والمقوّمات السياحية وأن يكون هناك قانون للاستثمارات والشراكة مع القطاع الخاص. والبيئة السياحية في العراق تُعدُّ أنموذجاً لما يمتلكهُ العراق من كنوزِ المعالم والمقوّمات التي تنتظر الاستثمار الفعلي والحقيقي ووضع السياسات التي تعمل على تفعيلها وإنطلاقاً من حقيقة أهمية الاستثمار السياحي في كونه جزء من الاستثمارات الاجمالية للدول والذي يعد من الانشطة الواعدة التي تتيح فرصاً استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية ودوره الواضح في تطوير البيئة السياحية العراقية، وباعتبار السياحة صناعة مركبة تتطلب استثمارات وخبرات فنية فتطورها السريع وطبيعة الطلب السياحي وامتدادات هذا الطلب المباشر وغير المباشر إلى اكثر قطاعات الانتاج القومي تقتضي تهيئة تنظيم استثماري لها على اساس مبرمج ومخطط لتطوير وتنمية وتنشيط العمل السياحي الداخلي والخارجي من خلال الاستخدام الامثل للموارد السياحية المتاحة ورسم السياسات الاستثمارية السياحية التي تعمل على النهوض بهذا القطاع المهم وتنميته .

مشكلة البحث الرئيسة

: تتحدد في إهمال الجهات المعنية بالسياحة العراقية الاستثمار الجدي والواضح للبيئة السياحية بسبب ضعف كفاءة الإدارة السياحية وعدم وضع السياسات الاستثمارية السياحية والكفيلة بتفعيل البيئة السياحية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٩ واظهار دورها في النهوض بالمجتمع والاقتصاد العراقي عموما وعلى مؤشرات الاقتصاد السياحي على وجه الخصوص .

أهداف البحث : يهدف البحث الى

١- تسليط الضوء على الاطار النظري لمفاهيم واهمية كل من الاستثمار السياحي، البيئة الاستثمارية السياحية، السياسة الاستثمارية السياحية .

٢- تناول تحليل التطور في مؤشرات البيئة الاستثمارية السياحية في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠١٩ من حيث حجم الاستثمار السياحي، عدد السياح الوافدين وحجم الايرادات السياحية، عدد الفنادق ومجمعات الايواء والمرافق السياحية، اعداد العاملين في القطاع السياحي والفندقي.

٣- ما هي السياسات الاستثمارية السياحية المقترحة لتفعيل البيئة السياحية العراقية .

فرضية البحث

: ان الإدارة السياحية في العراق أهملت وضع السياسات الاستثمارية السياحية المناسبة والكفيلة بتفعيل البيئة السياحية في العراق واظهار دورها الايجابي على المجتمع والاقتصاد العراقي للمدة ٢٠١٠-٢٠١٩.

منهج البحث

: اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لدراسة متغيرات البحث ومشكلته واختبار فرضيته وتحقيق أهدافه

المبحث الاول التأطير النظري لمفاهيم الدراسة

المطلب الاول : مفهوم الاستثمار السياحي واهميته

يعد الاستثمار السياحي حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحد الدوافع الاساسية للنمو الاقتصادي باعتباره مورداً مهماً لتوفير السيولة النقدية من خلال توظيفه في جذب رؤوس الاموال للاستثمار فيه وتطويره، ويعرف بأنه " ذلك الجزء من الانتاجية الموجهة الى تكوين رأس المال السياحي المادي والبشري بغية زيادة طاقة البلد السياحية، ويتمثل في بناء الفنادق والمدن السياحية والجامعات والمعاهد السياحية والبنى الارتكازية التي تدعم السياحة"، (الدباغ وشبر، ٢٠١٣: ١٣٤). في حين عرفه (البطاط والزويني، ٢٠١٤: ٣١٩) بأنه " قدرة انتاجية هادفة الى تكوين رأس المال المادي والبشري في مجال صناعة السياحة وزيادة طاقاته الانتاجية والتشغيلية وتقديم افضل الخدمات في المجالات المختلفة لهذا النشاط ". فهو " سلسلة متداخلة من العمليات المركبة التي تحدد اوجه ومجالات الانفاق والتمويل الاستثماري الهادفة الى تطوير وتحسين مكونات المنتج السياحي ليلائم الطلب المتوقع عليه بما يخدم اهداف التنمية السياحية المستدامة وتعزيز القيمة المضافة الكلية على المستوى الاقتصادي "، (مكاوي، ٢٠١٤: ١٦)وتبرز اهمية الاستثمار السياحي بكونه سلسلة متنوعة من العمليات التشابكية الاستثمارية التي تخدم مجالات اقتصادية مختلفة مثل الاستثمار في :

١. الايواء السياحي: كبناء الفنادق والمجمعات والقرى والمنتجعات السياحية وغيرها.

٢. الاماكن الترفيهية: كالمقاهي والمطاعم والمتنزهات والمسابح واماكن الاستراحة السياحية وغيرها.

٣. خدمات النقل والمواصلات: كتوفير سيارات النقل السياحي وبناء المطارات المدنية والموانئ وتشييد الطرق البرية المخصصة للاغراض السياحية وغيرها.

٤. خدمات الاتصال: وتتمثل بتوفير الاتصالات الخدمية في المرافق السياحية وتوفير شبكة الانترنيت.

٥. الموارد السياحية: وتشمل مجال الموارد الطبيعية، والمادية كالمعالم الاثرية وتنظيم المهرجانات الثقافية المختلفة،(العربي، ٢٠١٣: ٣٩).

٦. التعليم والبحث السياحي: كبناء الكليات والمعاهد والتي تعنى باعداد كوادر سياحية تسهم في رفع قيمة هذا القطاع.

٧. الادارة السياحية التكميلية: كانشاء البنايات المعنية بالمرافق السياحية وتجهيزها بالمعدات اللازمة.

٨. الترويج والاعلام السياحي: وتشمل الاستشارات الموجهة لمراكز الاستعلامات ومكاتب الحجز ونفقات الحملات الترويجية والاعلامية وطبع البوسترات والتثقيف السياحي، (سعد، ٢٠١٥: ٢٥).

المطلب الثاني : مفهوم البيئة الاستثمارية السياحية واهميتها

تعد البيئة الاستثمارية الدعامة الرئيسة لتطور ورقي أي مجتمع، لأنها الاساس الذي ترتكز عليه عملية صنع واتخاذ القرار الاستثماري ودورها المحفز في توجيه رأس المال للمستثمر السياحي المحلي والاجنبي وتوطنه في بلد دون الآخر لتوافر مقومات نجاح الاستثمار السياحي فيه، ويوضحها (Dollar) بأنها " بيئة مؤسساتية وسياسية وتنظيمية تعمل فيها الشركات, فهي العوامل التي تؤثر في المشروع من بداية العملية الاستثمارية الى جني ثمارها، فأذا كانت الحكومة المحلية بيروقراطية ومتفشي فيها الفساد, وتنظيم البنية التحتية والخدمات المالية غير فعال , فأن العوائد على الاستثمارات المحتملة ستكون منخفضة وغير مؤكدة ولا يتوقع النمو فيها بشكل كبير "،(Dollar , 2003 : 2) . ويعرفها (عبدالرضا، ٢٠١٢: ٢٠) بأنها " مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية وغيرها, التي تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة في اداء الاستثمار وربحيته كالسياسة الاقتصادية والاوضاع الاجتماعية والسياسية واستقرارها والاطار القانوني والاداري والمؤسساتي الذي يحكم الاستثمارات الاجنبية " . أما من وجهة نظر (عبد، ٢٠٢٠: ٥٣) فهي " منظومة متكاملة من المحددات السياسية والامنية، والاقتصادية، والقانونية والتشريعية، والادارية والتنظيمية، والاجتماعية والثقافية والتي تعمل على ايجاد فرص وحوافز استثمارية سياحية جديدة ومتنوعة محلية وأجنبية في بلد تتوافر فيه مقومات الجذب السياحي دون غيره وتكمن أهمية البيئة الاستثمارية في تطوير البنية التحتية الارتكازية للبلد لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب بناء أو شق طريق أو إقامة جسر، أو حديقة .. الخ، (شموط وكنجو، ٢٠٠٧: ١٠)، بالاضافة الى خدمات النقل والمعلوماتية والماء والكهرباء والخدمات الصحية والخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات التي يحتاجها المشروع السياحي. وتتجسد أهميتها ايضاً من خلال تأثير الاستثمار الاجنبي على ميزان المدفوعات من خلال الحصول على العملات الاجنبية ، كما تسهم في تنمية قطاع التصدير الذي يعد حاجة ملحة للدول النامية للنهوض بإقتصادها، (خليفة ومحمود، ٢٠١٦: ٥). كما وتلعب البيئة الاستثمارية السياحية دوراً مهماً في ايجاد فرص عمل جديدة لكون إن القطاع السياحي يمتاز بقدرته الفائقة على توليد فرص العمل والحد من مشكلة البطالة وتقليص مستوياتها، وبذلك تكون لها أهمية كبيرة في زيادة الدخل للبلد لما تحققه السياحة من آثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد والتي تعكسها مختلف الاستثمارات في البيئة، (الدباغ وشبر، ٢٠١٤: ١٢٥-١٢٧). ويتضح ان اهمية خلق بيئة استثمارية سياحية يتأتى من طبيعة الصناعة السياحية بإرتباطاتها الكثيفة مع باقي القطاعات الاقتصادية، فهي لا تؤثر في الفعاليات السياحية فحسب، وإنما يمتد أثرها الى معظم فروع الاقتصاد القومي.

المطلب الثالث : مفهوم السياسة الاستثمارية السياحية واهميتها

يعد مصطلح السياسة السياحية (Tourism Policy) من المصطلحات الحديثة، ونتيجة للنمو المتزايد في الحركة السياحية وتحقيق أهداف التنمية السياحية، سواء أكانت اجتماعية او اقتصادية او سياسية مما دفع الدول للاهتمام بها، كما دعت الحاجة الى ترجمة هذه الاهداف الى سياسات تلائم الموارد السياحية الطبيعية والبشرية، وصولاً الى تحقيق اعلى استقطاب وجذب سياحيين، فالدولة تضع سياسة عامة لكل مجال من مجالات النشاط والحياة العامة ومن بينها المجال السياحي، وينظر لها بأنها " مجموعة من القواعد والمبادئ العلمية التي تتبناها الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في الدولة والتي تهدف إلى تحقيق نتائج ايجابية وتفادي النتائج السلبية للتنمية السياحية في البلاد "، (شبر، ٢٠١٠: ٤). اما (السامرائي، ٢٠١٥: ١١٣) فوصف السياسة السياحية على انها " تحديد اتجاه مسار العمل السياحي لبلد ما، والذي تضعه الدولة بالتعاون مع المجتمع خدمةً لتطوير وتنمية وتنشيط العمل السياحي الداخلي والخارجي من خلال الاستخدام الامثل للموارد السياحية المتاحة، وصولاً الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال اجراءات الدولة كاصدار قوانين وتشريعات وتعديلها ووضع الخطط والاستراتيجيات الواجب اتباعها والخاصة بالقطاع السياحي بهدف رفع كفاءته وتنميته لإسعاد الانسان وزيادة رفاهيته تحقيقاً لأهداف السياسة العامة للبلد ". ومن وجهة نظر (احمد، ٢٠١٦: ٥٩) فهي" مجموعة مترابطة من التشريعات والقوانين والاجراءات والخطوات والتعليمات والتي توضع في اطار التخطيط العام للوصول الى اهداف محددة بحيث تعظم المنفعة من ظروف الاستثمار المتاحة وبما يلبي تنويع القطاعات الاستثمارية العاملة خلال فترة زمنية محددة وتبرز اهمية وضرورة وجود سياسة استثمارية سياحية من خلال زيادة قوة الدور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي للسياحة، اضافة

الى الدور السياسي على المستوى الوطني والعالمي، وزيادة اهتمام الدول بالسياحة نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة للسكان، والتطور العالمي لوسائل النقل، مما ادى الى ضرورة وجود سياسة استثمارية سياحية تقوم على اسس علمية واقتصادية مخططة. كما تسهم السياسة الاستثمارية السياحية في ايجاد وعي عام وتوافق الآراء بجميع الاستراتيجيات والاهداف السياحية في منطقة القصد السياحي وتشكل للدول المرشد والدليل لجميع الجهات المعنية بعملية التنمية السياحية، فضلا كونها تقدم اطاراً عاماً حول جدية واهمية السياحة وتحديد دورها في الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، كما تعمل على إيجاد شراكة فاعلة بين السياحة والقطاعات الاقتصادية الاخرى، وتساعد السياسة الاستثمارية السياحية في تحديد قواعد الاستراتيجية التنموية، أي المظلة التي يجب ان تعمل تحتها الجهات المعنية بعملية التنمية السياحية،(Roy A. Cook & others, 2010: 286). ويتضح مما تقدم، تبرز اهمية السياسة الاستثمارية السياحية في كونها المسار الذي تسلكه عملية التنمية السياحية في بلد او منطقة سياحية ما وصولاً الى تحقيق الاهداف السياحية.

المبحث الثاني تحليل التطور في مؤشرات البيئة الاستثمارية السياحية في العراق للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩

المطلب الأول : تطور حجم الاستثمار في البيئة السياحية في العراق

يعد الاستثمار السياحي جزءاً من الاستثمار ويخضع لشروطه وليس بمعزل عنه، والبيئة الاستثمارية في العراق بإمكانها استيعاب اوعية استثمارية خارجية اضافة الى الاستثمار المحلي وذلك لحاجة العراق للاستثمار في اعادة الاعمار والنمو الاقتصادي لاثاره الكبيرة في تنظيم العملية الاستثمارية وتوفير المناخ الملائم لها، الامر الذي تطلب اصدار اكثر من قانون في الاستثمار يتماشى مع حاجة العراق لاعادة بناء القواعد الاقتصادية والبنى التحتية واعادة المشاريع الانتاجية المعطلة بسبب الاحداث التي مر بها العراق، وجاء قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ليحل محله القانون السابق رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٢ والذي أكدت المادة (٢) فيه الى تشجيع الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي من خلال توفير التسهيلات لتأسيس المشاريع الاستثمارية والعمل على حماية حقوق وممتلكات المستثمرين لتعزيز الميزة التنافسية للمشاريع، وأكدت المادة (٩) من القانون نفسه تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية العراقية وتبسيط اجراءات التسجيل والاجازة والموافقات اللازمة للمشاريع الاستثمارية عن طريق ما يسمى برنامج (النافذة الواحدة) أي قيام هيئات الاستثمار بكل الاجراءات التي يتطلبها الاستثمار بدلاً عن المستثمر، وتشجيع المستثمرين العراقيين ومنحهم قروض ميسرة شرط تشغيله لعدد من العراقيين العاطلين عن العمل يتناسب وحجم القرض، كما تعفى رؤوس الاموال والدخل الاستثماري من كافة الضرائب والرسوم طيلة حياة المشروع، (حسن وعبدالوهاب، ٢٠٠٩: ١٤). وبعد عام ٢٠٠٣ برز الاهتمام بالجوانب الاقتصادية التي يشكل قطاع الخدمات دوراً مهماً فيها مع زيادة اعداد السياحة الوافدة الى العراق وبغية اعطاء الاهمية للاستثمار السياحي، تم اصدار قانون تأسيس وزارة السياحة والاثار رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ من اجل ادارة وتوجيه النشاط السياحي والاهتمام بالاثار والتراث وتحفيز الاستثمارات المحلية والاجنبية والعمل على حماية تلك المعالم، وفيما بعد تم الغاء هذه الوزارة بالامر الديواني المرقم (٣١٢) لسنة ٢٠١٥ ودمجها بوزارة الثقافة التي تشرف على ادارة اكثر من (١٢٠٠) موقع اثري وسياحي في العراق، (سعيد، ٢٠٢٢: ٣٧٩) ولكون ان القطاع السياحي من القطاعات التي تمتاز بالنمو السريع في حال توفر البيئة الاستثمارية المناسبة بالاخص في حال الاستقرار السياسي والامني لكونه يعتبر منظومة متكاملة من العلاقات المتشابكة التي تحتاج الى رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية، ويمتاز بحساسيته وتأثره بالازمات الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق من حروب وارهاب دولي والاقتصاد الاحادي الجانب الذي يعتمد على الايرادات النفطية، كل ذلك اثر سلباً على القطاع السياحي، (الاسدي والنجم، ٢٠١٩: ٣٢٥). لذلك وبالرغم من تمتع العراق بجغرافية غنية بالتنوع الحيوي والمناخي، ووجود العتبات المقدسة والاديرة والكنائس التي تشكل مقومات جذب للسياحة الدينية والترفيهية، الا ان هناك ضعف في حجم الاستثمار السياحي العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩) وكما موضح في جدول (١)جدول (١)تطور حجم الاستثمار السياحي في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠١٩

السنة	حجم الاستثمار/ مليار دولار	معدل النمو السنوي
٢٠١٠	٠.٩	٨٠
٢٠١١	١.٠	١١.١١
٢٠١٢	١.٣	٣٠
٢٠١٣	١.٩	٤٦.١٥
٢٠١٤	١.٩	٠
٢٠١٥	١.٥	-١٢.٠٥

٢٠١٦	١.٥	٠
٢.١٧	١.٨	٢٠
٢٠١٨	١.٩	٥.٥٥
٢٠١٩	٢.١	١٠.٥٢

المصدر : داود، هيلين سعد، الاستثمار في قطاع السياحة وانعكاساته على بعض مؤشرات التنمية المستدامة- تجارب دولية مختارة مع اشارة للعراق، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٢٢، ص: ١١٠. نلاحظ من الجدول اعلاه، ان الفترة المحصورة بين (٢٠١٠-٢٠١٣) شهدت ارتفاعاً في حجم الاستثمار السياحي من (٠.٩) مليار دولار وبنسبة نمو بلغت نحو (٨٠٪) ليصل الى (١.٩) مليار دولار وبنسبة نمو بلغت (٤٦.١٥٪) نتيجة تحسن الظروف الاقتصادية والامنية في العراق وزيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاع السياحي. وقد شهد العام ٢٠١٥ انخفاضاً في حجم الاستثمار السياحي بلغ (١.٥) مليار دولار وبنسبة نمو سالبة بلغت (- ١٢.٠٥٪) بسبب الحرب على العصابات الارهابية وتوجيه الانفاق العام نحو الانفاق العسكري وانخفاض اسعار النفط العالمية. في حين شهدت الفترة الزمنية المحصورة بين (٢٠١٧-٢٠١٩) ارتفاعاً في حجم الاستثمارات السياحية وبنسبة نمو تتراوح بين (٢٠٪ - ١٠.٥٢٪) بسبب زيادة اسعار النفظ والتخصيصات الاستثمارية للسياحة.وهنا تجدر الاشارة الى ان الاستثمار السياحي لم يقتصر على القطاع الحكومي فحسب بل كانت هناك عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص من اجل اقامة العديد من المشاريع السياحية والاستثمار في مشاريع البناء والمطارات والطرق واقامة المتنزهات ومدن الالعاب والمولات الكبيرة المتطورة، (مشفي والعنبكي، ٢٠٢٠: ١٩٠). وهناك العديد من عقود الشراكة بين الشركات المحلية والاجنبية تتضمن ادارة واستثمار وتشغيل المشاريع السياحية التابعة الى وزارة السياحة والاثار كعقد الشراكة في فندق بابل، اذ تأسست الشركة برأسمال قدره (٤٥) مليون دينار وزاد الى ملياري دينار بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢ مما اسهم ذلك في تطوير الحركة السياحية في البلد وتقديم الخدمات الجيدة لضيوف الفندق من العرب والاجانب عن طريق تحسين اساليب العمل ونقل التكنولوجيا الحديثة، وذلك من خلال التعاقد مع شركة الاباء للخدمات السياحية والفندقية/ اردنية الجنسية وشركة (WARWICK) الفرنسية لاستثمار الفندق لمدة (٢٥) سنة من تاريخ ٢٠١٤/١٠/١ بمبلغ (٤٢٥٠) دولار سنوياً، اضافة الى فندق بغداد الذي تم ابرام عقد مع نفس الشركة بهدف تطوير النشاط الفندقي فيه، اضافة الى العقد الذي تم ابرامه مع القطاع الخاص بهدف تطوير وتأهيل جزيرة بغداد السياحية بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢ مع شركة الوسام للمقاولات والاستثمارات العقارية بهدف اعدادها لتكون جاذبة للنشاطات والفعاليات السياحية، (مشفي والعنبكي، ٢٠٢٠: ١٩٨). والجدول (٢) يبين مساهمة القطاعين العام والخاص بالاستثمار في الشركات السياحية ، وان القطاع الخاص يملك الحصة الاكبر من القطاع العام كونه من القطاعات المهمة التي يبرز دورها الواضح في تطوير القطاع السياحي من خلال توفير بيئة استثمارية سياحية ملائمة.جدول (٢)نسبة مساهمة القطاع العام والخاص لعدد من الشركات الاستثمارية السياحية في العراق

ت	اسم الشركة السياحية	رأسمال الشركة مليون دينار	نسبة حصة القطاع الخاص %	نسبة حصة القطاع العام %		
				نسبة حصة القطاع العام	نسبة حصة هيئة السياحة	نسبة حصة الدوائر الاخرى
١	فندق بابل	١.٣٥٠	٥٤.٩٢	٤٥.٤٢	٣٨.٤٢	٦.٠
٢	فندق المنصور	٢.٩٢٣.٢	٥٤.٣٧	٤٥.٦٣٥	٣٨.١٣٥	٧.٥
٣	فندق فلسطين	٤.٤٧٠	٥٠.٩٥١	٤٩.٠٤٩	٠.٠٤٩	٤٩
٤	فندق عشتار	١.٥٠٠	٥١.٥٦	٤٨.٤٤	٤٨.٤٤	-
٥	بغداد	٣.٨٤٤.٨	٥٢.٦٥	٤٧.٣٥	٣٧.٣٥	١٠
٦	السدير	١.٢٣٩	٥١.٥٩٣	٤٨.٤٠٧	٣٨.٤٠٧	١٠
٧	فندق اشور الموصل	٣٧٩	٥٧.١٦٤	٢٤.٨٣٦	٤١.٧	١.١٣٦
٨	شركة فندق البصرة	٨٤	٥١.٢	٤٨.٨	٣٨.٨	١٠
٩	شركة الاستثمارات السياحية	٥.٤٣٧	٢٧.٤	٧٢.٦	٦.٦	٦٦

المصدر: منى يونس حسين اسراء سعد فهد، دور الاستثمار السياحي في تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، مجلد (٢١)، العدد (١١٤)، ٢٠١٨، ص:٢٥.

المطلب الثاني: التطور في مؤشرات عدد السياح الوافدين والايرادات السياحية في العراق

يتميز العراق بتنوع مقوماته السياحية والتي تجعل منه بلداً مستقبلاً للملايين من السياح من جميع انحاء العالم وبالاخص الوافدين للسياحة الدينية التي تحتل المرتبة الاولى بين انواع السياحة الاخرى وبنسبة تبلغ نحو (٨٠٪) ومن ثم تليها السياحة الثقافية والاثرية بنسبة (١٥٪)، اما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب سياحة الاعمال وبنسبة بلغت (٥٪)، (اسماعيل، ٢٠١٠: ٣). ويرجع سبب احتلال السياحة الدينية المرتبة الاولى بسبب ارتباطها بالعقيدة والوازع الديني وبذلك لا تتأثر بالعوامل النحددة للطلب السياحي المتمثلة بالعامل الامني، السعر، الموسمية وغيرها، مما جعله طلب فعال وهذا اثر بشكل ايجابي على اعداد الوافدين للسياحة في العراق. وعند ملاحظة جدول (٣) نرى ان الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٩) قد اتسمت بالتذبذب في اعداد السياح القادمين الى العراق ولكن بشكل عام قد شهدت ارتفاعاً، اذ ارتفع عدد السياح الوافدين الى العراق عام ٢٠١٠ الى (٣٠٥٠) الف سائح واستمر بالزيادة حتى وصل الى (٦٣٢١) الف سائح عام ٢٠١٣ وذلك لتحسن الظروف الاقتصادية والامنية في البلد مما ادى الى ازدياد اعداد الوافدين للسياحة الدينية لزيارة العتبات المقدسة. اما الفترة الزمنية الممتدة بين (٢٠١٥-٢٠١٨) فقد شهدت تذبذباً في اعداد السياح الوافدين بين الارتفاع والانخفاض بسبب الظروف الامنية في العراق والحرب على العصابات الارهابية وانخفاض اسعار النفط العالمية مما ادى الى انخفاض السياح.**جدول (٣)عدد السياح الوافدين والايرادات السياحية في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠١٩**

السنة	اعداد السياح/ الف	معدل النمو في اعداد السياح %	حجم الايرادات السياحية (مليون دولار)	معدل نمو الايرادات السياحية %
٢٠١٠	٣٠٥٠	٣٤.٣	١٧٣٦	٢١.٢
٢٠١١	٣٨٧٤	٢٧.١	١٥٥٧	- ١٠.٣
٢٠١٢	٤٤٧٤	١٥.٤	١٦٤٠	٥.٣
٢٠١٣	٦٣٢١	٤١.٢	٢١٨٨	٣٣.٤
٢٠١٥	٤٩٢٢	- ٢٢.١	٤٠٧٦	٦٢.٨
٢٠١٦	٧٧٤٩	٥٧.٤	٢٤٧٩	- ٣٩.٩
٢.١٧	٦١٥٢	- ٢٠.٦	٢٩٥٩	١٩.٤
٢٠١٨	٦٠٩٧	- ٠.٨	١٩٨٦	- ٣٢.٩
٢٠١٩	٦٥٤٨	٧.٤	٣٥٩٣	٨٠.٩

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء/ احصاءات التجارة ٢٠١٩. تقرير مجمعات الايواء السياحي لعام ٢٠١٩.اما فيما يخص حجم الايرادات السياحية في العراق قد شهدت تطوراً كبيراً كما موضح في جدول (٣) وايضاً عانت من التذبذب فقد سجلت اقل قيمة للايرادات كانت في العام ٢٠١١ اذ بلغت (١٥٥٧) مليون دولار وبنسبة معدل انخفاض بلغ (-١٠.٣) عن العام الذي سبقه ، وسجلت اعلى قيمة لها في عام ٢٠١٥ وبلغت نحو (٤٠٧٦) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٦٢.٨٪)، وبعدها سرعان ما انخفض حجم الايرادات ليصبح نحو (٢٤٧٩-٢٩٥٩-١٩٨٦) مليون دولار في الاعوام (٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨) على التوالي بسبب الاحداث الامنية وهجوم العصابات الارهابية في غرب وشمال العراق، ومن ثم ارتفعت عام ٢٠١٩ الى (٣٥٩٣) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٨٠.٩٪) بسبب تحسن الظروف الامنية وزيادة عدد الوافدين للسياحة الدينية بين العراق وايران لزيارة العتبات المقدسة في بغداد وكربلاء والنجف.

المطلب الثالث: التطور في مؤشرات عدد الفنادق وطاقة الايواء السياحي في العراق

تعد الطاقة الايوائية من امكانيات العرض السياحي والتي تعتمد في قياس حجم الاستثمار السياحي في اي بلد، ومن خلال ملاحظة جدول (٤) الذي يضم المؤشرات الاجمالية لعدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي وعدد ليالي المبيت وعدد الغرف للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩)(*) ، فقد شهد ارتفاعاً في عدد الفنادق ومجمعات الايواء من (٦٦٢) فندقاً ومجمعاً ايوائياً ليصل الى (٢٢٨٢) فندقاً ومجمعاً ايوائياً، بالاضافة الى ان عدد الغرف والاسرة ايضاً شهد ارتفاعاً ما عدا عام ٢٠١٨ الذي سجل فيه انخفاضاً، فقد ارتفع عدد الغرف من (٣٥٤٢٧) غرفة عام ٢٠١٠ الى

(٦٧٢٩٩) غرفة عام ٢٠١٧، اما عدد الاسرة من (٦٨٦٩٣) سرير الى (١٤٦٨٠٧) سرير للفترة نفسها، اما عدد ليالي المبيت فقد شهد ارتفاعاً من عام ٢٠١٠ الى عام ٢٠١٦ من (٨٩٤٣) ليلة الى (١٦٧٣٦) ليلة، اما عامي (٢٠١٧ و ٢٠١٨) فقد شهد انخفاضاً بسبب الازمة الامنية التي مر بها العراق.ونلاحظ وعلى الرغم من ارتفاع حجم الايواء السياحي في العراق نتيجة زيادة حجم الاستثمار في البيئة الساحية اذ احتلت محافظتي كربلاء واربيل المراتب الاولى في اعداد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي، اذ بلغ عددها نحو (٦٦٣)، (٤٧٧) فندقاً ومجمع ايواء سياحي وذلك لاقبال الوافدين الى تلك المحافظتين، كل ذلك لا يتناسب مع اهمية هذا القطاع الحيوي واعداد الوافدين وخصوصاً وافدي السياحة الدينية مما يتطلب اعداد برامج وسياسات استثمارية سياحية لتنمية هذا القطاع الحيوي **جدول (٤)المؤشرات الاجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠١٩**

السنة	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد ليالي المبيت	عدد الغرف
٢٠١٠	٧٥١	٦٨٦٩٣	٨٩٤٣	٣٥٤٢٧
٢٠١١	٩٢٩	٧٢٦٤٧	١٠٥٢٦	٣٧٥٦٧
٢٠١٢	١٠٨٤	٨٢٣٥١	١٢١٧٦	٤٠٥٤٧
٢٠١٣	١٢٦٧	٩٣٥٦٠	١٤٠٥٩	٤١٢٠٢
٢٠١٥	١٢٦٩	١٠٧١٠٦	١٤٢٩٤	٤٧٨٠٦
٢٠١٦	١٤٨٤	١١٠٩٤٤	١٦٧٣٦	٤٩٧٧٤
٢.١٧	١٦١٨	١٤٦٨٠٧	١١٩١٨	٦٧٢٩٩
٢٠١٨	١٦٦٦	١٣٦٨٣٥	١٠٦٩٦	٥٣٩٨٨
٢٠١٩	٢٢٨٢	١٨١٣٨٠	١٨٩٣٩	٧٩٩١٧

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي/ التقرير الاقتصادي السنوي/الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، سنوات متفرقة.

المطلب الرابع: التطور في مؤشرات عدد العاملين في المنشآت الفندقية في العراق

باعتبار ان صناعة السياحة لها قدرة فائقة على توليد فرص العمل والذي يساهم بدوره في تخفيض معدلات البطالة في الاقتصاد المحلي، مما يؤدي الى ارتفاع مستوى الدخل القومي ورفاهية ابناء المجتمع، اذ ان زيادة اعداد السياح وبالاخص الاجانب يزيد من التدفق النقدي الخارجي مما يؤدي الى خلق طلب اضافي على السلع والخدمات وتنشيط اعمال القطاعات الاقتصادية الاخرى ذات الصلة بالنشاط السياحي وذلك للتشابك القطاعي الواسع بين السياحة والقطاعات الانتاجية الاخرى مما يولد فرص عمل واسعة تطال كافة المجالات الانتاجية ومن ملاحظة جدول (٥) نرى ان اعداد المشتغلين في المنشآت الفندقية للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨) قد استمر بالارتفاع طيلة المدة نتيجة تحسن الوضع الامني في العراق قياساً بالفترة الزمنية السابقة بسبب الحرب على العراق وما تبعه من تدهور في الوضع الامني والسياسي، الامر الذي ادى الى انخفاض الطلب السياحي المحلي، فقد ارتفع من (٦٠٧١) عامل في عام ٢٠١٠ الى (٨٩٢٠) عامل في عام ٢٠١٨ وبمعدل نمو تراوح بين (٠.٠٩) و(١٢.٢٦) خلال المدة ، مما ادى الى ارتفاع مجموع الاجور من (٢٥٤٣٨) دينار الى (٣٧٨٦٠) دينار**جدول (٥)اعداد العاملين في المنشآت الفندقية في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨**

السنة	اعداد المشتغلين (عامل)	معدل النمو السنوي %	مجموع الاجور
٢٠١٠	٦٠٧١	٠.٠٩٨	٢٥٤٣٨
٢٠١١	٧١٠٩	١٧.٠٩	٢٥٥٧٧
٢٠١٢	٧٤٩١	٥.٣٧	٣٢٤٥٤
٢٠١٣	٨٨٣٠	١٧.٨٧	٥٠٢٩٧
٢٠١٥	٨١٨٢	–	٣٧٨٢٢
٢٠١٦	٩١٣٢	١١.٦١	٤٤٤٧٥
٢.١٧	١٠١٦٧	١١.٣٣	٤٣٠٢٤

٢٠١٨	٨٩٢٠	١٢.٢٦	٣٧٨٦٠

المصدر : وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء/ احصاءات التجارة ٢٠١٩. تقرير مجمعات الايواء السياحي لعام ٢٠١٩.

المطلب الخامس : التطور في مؤشرات عدد المرافق السياحية في العراق

يوضح الجدول (6) توزيع المرافق السياحية وتشمل (المطاعم، المقاهي، السينمات، الجمعيات والنوادي، محلات الوجبات السريعة) وحسب المحافظات للعام ٢٠١٨. اذ بلغ اعلى عدد للمطاعم في محافظة بغداد (١٧٢٢) مطعم، تليها محافظة نينوى (٧٦٧) مطعم، ثم محافظة بابل (٣٦٠) مطعم ، تليها المحافظات الباقية تنازلياً، وكذلك الحال بالنسبة لعدد المقاهي الذي بلغ اعلى عدد له في محافظة بغداد (٦٧٢) مقهى، تليها محافظة نينوى (٢٠٠) مقهى... الخ من المرافق السياحية الموضحة في الجدول.ونلاحظ من الجدول انخفاض اعداد المرافق السياحية بأنواعها وهذا لا يتناسب مع بلد سياحي كالعراق ودخول اعداد كبيرة من السياح وخاصة في المحافظات الدينية مثل كربلاء والنجف وبغداد، لذلك فالاستثمار في هذه المجالات يعد من الفرص الاستثمارية المهمة والتي يجب اعداد سياسات سياحية للاستثمار فيها، حيث يحتاج السياح الوافدين والمحليين الى مثل هذه المرافق السياحية التي تقدم مختلف السلع والخدمات في هذا المجال **جدول (٦)توزيع المرافق السياحية وعدد المشتغلين فيها وحسب المحافظة للعام ٢٠١٨**

المحافظة	عدد المطاعم	عدد المقاهي	عدد الكازينوهات	عدد السينمات	الجمعيات والنوادي	محلات الوجبات السريعة	عدد المشتغلين
نينوى	٧٦٧	٢٠٠	٤٥	٥	–	٦٠	٤٥٠٧
كركوك	٢٧٦	١٣٠	٥	٢	٣	٣٤	١٧٩٣
ديالى	١١٩	٣٦	٥	٢	١	٣	٧١٦
الانبار	–	–	–	–	–	–	–
بغداد	١٧٢٢	٦٧٢	٤	٩	٤٤	٣٩	٩٠٢٠
بابل	٣٦٠	١٨٠	٦	–	٣	٢٥	٢٠٦٢
كربلاء	١٦٨	٣٦	–	–	٢	٥	١٠٠٣
واسط	٢١٠	١٤٧	–	١	١٨	١٣	١٣٦٤
صلاح الدين	٢٥٠	٧٠	–	–	٧	٣٣	٢٧٥١
النجف	٣١٠	٩٠	١	–	٤	٢٤	١٥٣٩
القادسية	٢٦٠	١٤٠	٥	–	٦	١	١١٥٢
المثنى	١٠٠	١٠٠	–	٢١	١	٢	١١٢٨
ذي قار	١٤٠	١٤٠	٢	–	٢١	١	١٥٤٢
ميسان	٢٣	٢٣	–	٢	٤	٥	٧٤٣
البصرة	٢٥٣	٧٢	٥	٣	١٧	٧	١٩٣٢
المجموع	٥١٣٩	٢١٣٦	٧٨	٢٦	١٥١	٢٥٢	٣١٢٥٢

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي/ الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، لسنوات متفرقة.

المبحث الثالث السياسات المقترحة لتفعيل البيئة الاستثمارية السياحية

نقترح في ادناه عدد من السياسات التي يمكن لها أن تسهم في تفعيل وتحفيز البيئة الاستثمارية السياحية وتشجيع وجذب المستثمرين، وهي :

١- **تطوير وتدعيم القطاع المالي والمصرفي** : يتوجب على المسؤولين عن وضع سياسات تحسين البيئة الاستثمارية السياحية الاهتمام بإصلاح النظام المالي والذي يُعد من أهم الاعمدة الاقتصادية الداعمة والمحفزة للاستثمار, والذي يتكون من القطاع المصرفي وقطاع التأمين وسوق الأوراق المالية، إذ يقوم كل من القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين، ويوفر قطاع التأمين الحماية ضد مختلف

أنواع المخاطرة بما فيها مخاطر الاستثمار في المشاريع، (الفنيش، 2000 :1) يعمل إصلاح النظام المالي على استقرار السياسة المالية والتي بدورها تلعب دوراً كبيراً على استقرار النظام الضريبي على ارباح المستثمر وبذلك تشكل عاملاً من عوامل الجذب الاستثماري والذي يهيئ البيئة الاستثمارية المناسبة، اما القطاع المصرفي الذي يعمل بكفاءة عالية لخدمة الاهداف الاستثمارية فسيؤدي الى خلق أنظمة مالية ومصرفية تنافسية تؤدي الى استقرار معدلات التضخم وأسعار الصرف واللذان يعدّان من العوامل التي تساهم في جذب المستثمرين،(العبيدي،103:2011), وذلك من خلال مواكبة التطورات المصرفية العالمية التي تقوم على اساس التحرر من القيود وزيادة حدة المنافسة بين البنوك, واستعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصالات والمعلومات وكذلك تحسين مستوى الرفاهية وتطوير الأنظمة المحاسبية بحيث تتصف بالشفافية والوضوح بدرجة كبيرة, وتنسجم مع الأنظمة والقواعد الدولية لكي يتمكن النظام المصرفي من التكامل وتبادل المعلومات مع المصارف الدولية الأخرى،(البصري, 2009:1- 4). أما على صعيد الاستثمار السياحي المحلي، فيجب العمل على حشد المدخرات المحلية والحد من ظاهرة رأس المال المهاجر فضلاً عن امكانية إجتذاب تدفقات الاستثمار الاجنبي لغرض تهيئة بيئة استثمارية سياحية وفقاً لمقومات الجذب السياحي المتوفرة والتي بدورها تعمل على خلق تنمية سياحية مستدامة.

٢- <u>التوسع في برامج الخصخصة</u>: تعد الخصخصة من المحركات الأساسية لجذب وتشجيع الاستثمارات ووسيلة فاعلة في تحريك المدخرات المحلية، وذلك عن طريق بيع أصول المشروعات العامة كلياً او جزئياً الى القطاع الخاص, كما تقوم عملية الخصخصة بفتح آفاق رحبة أمام المستثمرين المحليين والاجانب، ولكي تتم الخصخصة بشكل واضح وسليم لابد من قيام بالآتي: (الراوي ,2013: 279)

أ. العمل على توفير الاطار المؤسسي والتشريعي لعملية الخصخصة.

ب ـ ان تتم الخصخصة بصورة تدريجية وتتسم بالشفافية والوضوح.

ج ـ تثقيف المجتمع بأن الخصخصة هي لمصلحة الجميع من خلال ما تهدف اليه من زيادة وتحسين الانتاج .

د. اعتماد الاسلوب المناسب في خصخصة المشاريع والشركات حسب طبيعة كل شركة او مشروع.

هـ ـ وضع برامج مستقبلية لاستيعاب العمالة الفائضة من المشاريع التي سيتم خصخصتها. وتسعى العديد من الدول الى تطوير البيئة الاستثمارية وذلك عن طريق إنتهاج برامج الخصخصة والتي تشكل في أهميتها محوراً مهماً لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار، فقد أظهرت التجارب الدولية وبالأخص النامية وجود علاقة قوية بين الخصخصة والتدفقات الاستثمارية وخاصة الاستثمار الاجنبي منه, وهو ما يشير اليه الاداء الجيد نسبياً للبلدان التي طبقت الخصخصة في اجتذاب تدفقات ضخمة من هذه الاستثمارات. ان تطبيق سياسة الخصخصة تسهل توظيف مدخرات القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بدلاً من توجيهها للخارج من خلال اتاحة الفرصة أمام المستثمرين للاستثمار في المشروعات السياحية والخدمية في الدولة مما يؤدي الى زيادة المشاركة في العملية التنموية،(عميرة, 2003 :13 ـ 14)، كل ذلك يساعد في تحفيز البيئة الاستثمارية السياحية من خلال وضع سياسة خصخصة متطورة تعمل على توظيف اعداد كبيرة من القوى العاملة لكون ان القطاع السياحي له القدرة الفائقة على توليد فرص العمالة وذلك لوجود التشابك القطاعي بينه وبين القطاعات الاخرى.

٣- <u>سياسة الانفتاح والحرية الاقتصادية</u> : لقد شهد الاقتصاد العالمي ظاهرة توجه الاقتصادات المحلية نحو الاقليمية والسعي نحو اقامة تكتلات اقتصادية لتضم عدة دول , بل قارة بأكملها كالسعي نحو اقامة أوربا الموحدة التي ساعدت على تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية على الصعيد الاقليمي مما يجعل من هذه الظاهرة احدى عوامل الجذب والاستثمار الاجنبي التي لابد من الدول ان تأخذ بها من اجل ايجاد بيئة استثمارية ملائمة تجذب التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة، (الكمالي,2004 : 8 ـ 9) ويساعد الانفتاح على الاقتصاد العالمي وإتباع نظم الحرية الاقتصادية على تنشيط تدفقات رؤوس الاموال والسلع الى الداخل والخارج, وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد وزيادة معدلات الاستفادة من انتقال السلع ورؤوس الاموال والتكنولوجيا الحديثة بين الدول وذلك عن طريق تبني السياسات الموجهة نحو تعزيز الصادرات, مما يسهم في خلق اسواق جديدة للاستثمارات الناشئة وخلق فرص تسويقية استثمارية حتى يمكنها من تصدير منتجاتها وارتفاع معدلات الربحية، (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار, 2004: 13)، مما يتطلب اصلاحات هيكلية في التعريفة الكمركية وتحسين كفاءة البنية الاساسية المطلوبة، والدخول في التكتلات الاقتصادية في تكوين اقتصاد متلائم مع متطلب عولمة الانتاج والاسواق وحركة رؤوس الاموال، (مانغ تشي وبيرغسمان، 1995: 6). كل ذلك يتطلب تنظيم زيارات للمستثمرين الاجانب في المجال السياحي وتعريفهم بالموارد السياحية المتاحة، وتعريفهم بمزايا الاستثمار في البلد المعني والتسهيلات التي تقدم للمستثمرين.

4 ـ تنمية الموارد البشرية: ان اصلاح النظام التعليمي والتدريبي يساهم في تعزيز رأس المال البشري وتوفير الايدي المدربة رخيصة الأجر مقارنة مع الدول المتقدمة، إذ تمثل العمالة المدربة والكفوة عنصراً مهماً في تكلفة الانتاج وبالتالي عنصر جذب مهما للاستثمار الاجنبي المباشر (العبيدي وفيحان، 2009 :21)، مما الامر الذي يتطلب تنمية للعنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته وخلق الكفاءات والكوادر القادرة على توليد التكنولوجيا الاكثر ملاءمة للظروف المحلية، ويؤكد صندوق النقد الدولي وجود علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي والنمو في الدول النامية لما يطلق عليها (محددات رأس المال الاجنبي) وبتعبير آخر ان القوى العاملة في دولة ما اذا ما كانت ذات تعليم جيد, فان الاستثمار الاجنبي في تلك الدول يعزز النمو الاقتصادي فيها، وهناك عدد من السياسات لتطوير وتنمية الموارد البشرية منها: (ادوارد, 2004: 30)

أ ـ توفير التخصيصات المالية اللازمة لتطوير وتنمية الموارد البشرية.

ب ـ اعادة تخطيط وهيكلة النظام التعليمي وتنمية القدرات البحثية وتوفير وسائل متطورة لكسب المهارات غير المقررات التعليمية.

ج ـ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم وتمويل الابحاث العلمية.اما على الصعيد السياحي، فيجب العمل على استحداث الجامعات والمعاهد المتخصصة بالعمل السياحي والتي يقع على عاتقها إعداد موارد بشرية سياحية مؤهلة ومدربة بأحدث تقنيات العمل السياحي.

٥ ـ اعتماد اسلوب الترويج السياحي الالكتروني : يلعب الترويج السياحي الالكتروني دوراً هاماً في توصيل صوت المنظمة السياحية الى السوق لتحقيق ميزة تنافسية واستقطاب الاستثمار عامة والاجنبي على وجه الخصوص، فمن الضروري على المنظمات السياحية وضع سياسات للاعلان عن الخدمات السياحية والافكار باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال للتأثير في أذهان المستثمرين مما يؤدي الى زيادة الطلب السياحي"، (شبر والسامرائي،٢٠١٩: ١٧٨)، ويتيح هذا الاسلوب وسائل عدَّة للوصول الى المستثمرين المحتملين ويوفر لهم البيانات والمعلومات المطلوبة والتي عادة ما يجدون صعوبة في الحصول عليها، وأصبح وجود موقع شبكي على الانترنيت للمؤسسات والهيئات التي تشجع الاستثمار أمراً مألوفاً لتزويد المستثمر مباشرة بالمعلومات والبيانات الاستثمارية مثل (تحليل شامل لبيئة الاعمال، المؤشرات الاقتصادية، البيئة التشريعية وحوافز الاستثمار، القوانين والاجراءات الضابطة للاعمال التجارية، الخدمات التي تقدم للمستثمر، وغيرها وبالتالي، فإن حاجة القطاع السياحي الى منظومة الاعمال الالكترونية من أعلى المستويات الادارية والتنظيمية الى أصغر وحدة اقتصادية سياحية تمثل خياراً تكنولوجياً في ضوء فرص وتحديات الاعمال والمنافسة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات يمثل سلاح فعّال لاكتساب الميزة التنافسية الاستراتيجية في مجال مشاريع استثمار البيئة السياحية.

٦ ـ تحسين الاجراءات القانونية والأطر التشريعية : تمثل الاجراءات القانونية والتشريعات الكيان الحاكم للانشطة الاقتصادية كافة بما فيها السياحية منها، والتي تعمل في ظل قوانين حاكمة ومنظمة لسير هذه الانشطة وسن قوانين حماية الاستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين المحليين، وتوحيد القوانين بهدف توضيح الإطار التشريعي امام المستثمرين الامر الذي يؤدي الى تيسير الاجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار، (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٠٤: ١٣)، فمن الناحية العملية يرغب المستثمرين بالمحافظة على ملكيتهم الخاصة باجراءات قانونية مضمونة وسهلة وميسّرة وبكلفة مخفضة، كلما شكّل عاملاً جاذباً للاستثمار السياحي ويخلق بيئة استثمارية سياحية ملائمة والعكس صحيح، كلما كانت اجراءات التراخيص ميسّرة وسهلة وبفترة زمنية مناسبة كان ذلك عامل جذب للاستثمار السياحي ويخلق بيئة استثمارية سياحية ملائمة والعكس صحيح، إضافة الى تشريعات العمل وحقوق العمالة السياحية والتوظيف، والتدريب، والصحة والسلامة اثناء العمل، وعدم المغالاة بقوانين الطبقة العاملة على حساب المستثمرين، لكي لا تشكل عامل طرد للاستثمار السياحي وتخلق بيئة استثمارية غير مناسبة والعكس صحيح، (الدباغ وشبر، ٢٠١٣: ٣٦٩-٣٧١). وبالتالي، فيجب وضع سياسة لتحسين الاطر التشريعية التي تدعم الاتجاهات الاستثمارية وخلق بيئة ملائمة للاستثمار السياحي.

٧ ـ الاصلاح الامني والسياسي : يعد الوضع الامني والسياسي من احد الركائز الاساسية للبيئة الاستثمارية السياحية، وكلما ساد الاستقرار جعل من بيئة الاستثمار السياحية اكثر ملائمة للتدفقات الاستثمارية وبالاخص جذب الاستثمار الاجنبي والذي يكون مرهون بالاصلاحات السياسية، وفي ضل ما يشهده العالم من اتجاه متسارع نحو العولمة والتشابك بين اقتصادات الدول، فمن الضروري توفر مناخ استثماري يصنع المواطنة وتكافؤ الفرص، لان **حالة عدم الاستقرار السياسي تنعكس سلباً على النمو الاقتصادي، حيث يتراجع الاستثمار في رأس المال المادي والبشري وتنخفض الانتاجية لعناصر الإنتاج، فحالة عدم اليقين واللاتأكد البيئي المصاحبة لعدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى تراجع الاستثمارات ومن ثم انخفاض التراكم الرأسمالي، وتقلل من جهود البحث والتطوير التي تقوم بها المنشآت والحكومات مما يبطىء عملية التقدم التكنولوجي، ويؤدي إلى إضطراب مسار العمل الطبيعي وعدد ساعات العمل في المشروعات المختلفة، بل وإلى تدمير بعض الطاقات الإنتاجية الموجودة**

وتقليل الأفراد من استثماراتهم في التعليم وتراجع رأس المال البشري، ومن جهة أخرى يؤدى عدم الاستقرار السياسي إلى تذبذب السياسات الاقتصادية المثلى المحددة لتحقيق النمو الاقتصادي، وربما إلى الابتعاد عن هذه السياسات، (المبدي وطريح، ٢٠٠٨: ٨) ولأن الطلب السياحي طلباً حساساً لظروف السياسة والاستقرار الامني، فكلما تحقق الاستقرار والامان كلما نشط الطلب السياحي وبالعكس، فتوتر العلاقات السياسية بين البلدان تؤثر سلباً على الحركة السياحية والاستثمارية، فالاستقرار السياسي هو شرط أساسي لجذب الاستثمارات الى العراق، ومع وجود ثروات طبيعية ضخمة وفرص إعادة الإعمار، يمكن للعراق تحسين بيئته الاستثمارية السياحية إذا تمكن من تعزيز الاستقرار ومكافحة الفساد وخلق بيئة قانونية وسياسية مستقرة.

الاستنتاجات

١. يتعاظم دور الاستثمار السياحي في كونه سلسلة متداخلة من العمليات المركبة التي تحدد اوجه ومجالات الانفاق والتمويل الاستثماري والتي تهدف الى تطوير وتفعيل البيئة السياحية لتتلائم مع الطلب المتوقع عليها من خلال وضع سياسات استثمارية متطورة .

٢. على الرغم من حجم الاستثمار في البيئة السياحية بشكل عام خلال مدة البحث الا انه يعد محدود نظراً لتوافر الموارد السياحية في العراق الا انها لا ترقى الى مستوى الطموح في تنمية الاقتصاد الوطني.

٣. ان اعداد السياح الوافدين الى العراق والايرادات السياحية على الرغم من تسجيلها ارتفاعاً في سنوات البحث، الا ان سبب هذه الزيادة لا يعود للتحسن في مستوى النشاط السياحي، بل نتيجة الزيادة في عدد الوافدين للسياحة الدينية.

٤. ضعف طاقة الايواء السياحي في العراق وعدم ملائمتها لزيادة الطلب السياحي ولم ترتقي الى المستوى الذي يسمح لها بالمنافسة محلياً وعالمياً على الرغم من تسجيلها ارتفاعاً في مؤشراتها خلال مدة البحث.

٥. تم ملاحظة الاهتمام للسياحة الدينية والتجاهل الحاصل في انواع السياحة الاخرى، فلو تم توجيه الاستثمار الحكومي والخاص فيها لجذب اعداد كبيرة من السياح الوافدين الداخليين والخارجيين وتحقيق زيادة في الايرادات السياحية ، وتوفير فرص عمالة سياحية.

٦. يتسم الاستثمار السياحي بالحساسية تجاه الاحداث المحلية والعالمية، كالاقتصادية والسياسية والامنية التي تعد من محدداته الرئيسية .

٧. ان القطاع الخاص يملك الحصة الاكبر من القطاع العام كونه من القطاعات المهمة التي يبرز دورها الواضح في تطوير القطاع السياحي من خلال توفير بيئة استثمارية سياحية ملائمة.

٨. عدم وجود سياسات استثمارية فعالة تعمل على تحفيز البيئة السياحية .

التوصيات

١. تفعيل دور وزارة السياحة والثقافة والآثار وهيئة السياحة في تطوير القطاع السياحي والبيئة السياحية واصلاح واقع الاستثمار فيها وتوفير التخصيصات المالية اللازمة ضمن الموازنات السنوية للدولة واعمار وتأهيل المواقع السياحية في محافظات ومناطق العراق المختلفة , فضلاً عن تبني مختلف السياسات الاستثمارية للبيئة السياحية من خلال تعزيز الاستقلالية المهنية للقطاع السياحي وإزالة التعارض في الصلاحيات بين مختلف الأطراف والجهات ذات العلاقة بالشأن السياحي.

٢. تفعيل دور القطاع الخاص في تطوير الأنشطة السياحية , وأن يكون دور الدولة في هذا المجال داعماً ومعززاً لجميع أنواع الاستثمارات السياحية العامة والمختلطة والخاصة , وتبني أساليب وآليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص التي تعد حلاً تنموياً من أجل الاستفادة من إمكانات الدولة وإمكانات القطاع الخاص في هذا المجال, وتحديث وإعادة تأهيل العديد من المرافق والمنشآت السياحية , سواء من خلال الشراكات مع الدولة واسلوب القطاع المختلط , أو من خلال اسلوب الشركات السياحية المساهمة الخاصة التي يمكّن أن يكون لها الدور الكبير في تشجيع وتعبئة المدخرات الخاصة وزيادة مساهمتها في الاستثمارات السياحية.

٣. العمل على التحديث والتطوير للمناطق السياحية مع التوسع وايجاد مناطق جديدة تتلائم مع تغير وتطور عمليات التنمية السياحية والتنسيق مع مختلف الاجهزة المسؤولة عن السياحة من خلال التشابط القطاعي ودعم عدة وزارات كالداخلية والصناعة والنقل وغيرها .

٤. تأمين الملاكات المدربة سياحياً عن طريق انشاء الكليات السياحية المتخصصة ودعم المعاهد السياحية الموجودة من اجل تخريج موارد بشرية فنية ، وتفعيل دور المنظمات السياحية في استيعاب المزيد من العاملين وخلق فرص عمل والقضاء على البطالة.

٥.نظراً للتنوع البيئي الكبير الذي يمتاز به العراق من الشمال الى الجنوب لذا يتوجب العمل على توجيه الاستثمارات بين الانواع المختلفة من السياحة لجدواها الاقتصادية وليس الاكتفاء على نشاطات السياحة الدينية فقط والمتمثلة بزيارة المراقد الدينية في محافظتي كربلاء المقدسة والنجف الاشرف.

٦.الاهتمام بقضايا التسويق والاعلام السياحي ونشر المعلومات وإقامة المؤتمرات والمعارض المحلية والدولية للتعريف بما يمتلكهُ العراق من معالم ومقوّمات سياحية , ودعم الشركات السياحية من خلال الحوافز التي تقدمها الدولة لتعزيز إجراءات وبرامج التسويق السياحي على الصعيدين المحلي والدولي.

٧.تطوير أعمال التخطيط والتنظيم المتعلقة بالسياحة الدينية التي لها خصوصية من حيث الجذب السياحي, وباعتبارها تمثّل ركيزةً مهمة من ركائز السياحة في العراق في اطار ما يتمتع به من مواقع سياحية دينية كبيرة, وإمكانية الاستفادة منها في تطوير المواقع السياحية وأنواع السياحة الأخرى من خلال تنظيم الرحلات ضمن منهج شامل لتحقيق مبدأ التنوّع السياحي للراغبين من السائحين , وبما يساعد على زيادة فترة بقائهم وتعظيم الإيرادات والدخل السياحي وتحقيق الاستخدام الأمثل للمواقع والمنشآت السياحية المختلفة

٨.تبني متطلبات تحقيق السياسات الاستثمارية المقترحة لتفعيل البيئة السياحية العراقية والتي تؤكد الفرضية التي قام عليها البحث في ان الإدارة السياحية في العراق أهملت وضع السياسات السياحية المناسبة والكفيلة بالنهوض في السياحة العراقية .

المصادر

اولا: المصادر العربية

١- الاسدي، بشرى محمد والنجم، احمد عبدالكريم، الاستثمار السياحي في العراق المقومات والتحديات (محافظة النجف انموذجا)، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد (٥٤)، ٢٠١٩.

٢- احمد، مروان علي، اثر السياسات الاستثمارية على تنمية المشروعات السياحية الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، ٢٠١٦.

٣- ادوارد، جراهام، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة ، مجلة الاصلاح الاقتصادي ، العدد ٣ ، ٢٠٠٤.

٤- اسماعيل، خالدة، السياحة الدينية واثرها الاقتصادي في دعم التنمية في محافظات القصد الديني (النجف الاشرف وكربلاء المقدسة)، هيئة السياحة العراقية ، ٢٠١٠.

٥- البصري، كمال ، تقييم سياسة الاصلاح المصرفي في العراق ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، العراق ، ٢٠٠٩.

٦- حسن، بسام عبدالهادي وعبدالوهاب، اكرام عبدالعزيز، الدور الاقتصادي للمناطق الاستشارية وافاقها بالعراق، رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة الوطنية للاستثمار، بغداد ، ٢٠٠٩.

٧- حسين، منى يونس وفهد، اسراء سعد، دور الاستثمار السياحي في تفعيل الشركة بين القطاع العام والخاص في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، مجلد(٤١)، العدد (١١٤)، ٢٠١٨.

٨- الراوي، احمد عمر ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ٢٠١٣ .

٩- داود، هيلين سعد، الاستثمار في قطاع السياحة وانعكاساته على بعض مؤشرات التنمية المستدامة- تجارب دولية مختارة مع اشارة للعراق، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٢٢.

١٠- الدباغ ، اسماعيل وشبر، الهام خضير، الاقتصاد السياحي، الجزء الاول، مطبعة الكتاب، العراق، ٢٠١٤.

١١- الدباغ ، اسماعيل وشبر، الهام خضير، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل، الطبعة الاولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.

١٢- السامرائي، مها عبدالستار، راس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة واثرهما في رسم السياسة الاقتصادية السياحية ، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٥.

١٣- سعد، فاطمة فرج، الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية، دراسة حالة الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (١٩)، جامعة واسط، ٢٠١٥.

١٤- سعيد، حاتم غائب، صناعة وانتاج السياحة في العراق، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (٣٢)، ٢٠٢٢

١٥- شبر ، الهام خضير ، واقع السياسات السياحية في العراق، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول والعلمي العاشر في كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠.

١٦- شموط، مروان وكنجو ، عبود كنجو ، اسس الاستثمار ، الشركة العربية للتسويق والتوريد ، ٢٠٠٧ .

١٧- عبد، منير حسين، صناعة القرار الاستراتيجي وتأثيره في تفعيل البيئة الاستثمارية السياحية، دراسة استطلاعية في وزارة الثقافة والسياحة والاثار العراقية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياحية، ٢٠٢٠.

١٨- عبد الرضا، نبيل جعفر، البيئة الاستثمارية في البصرة المحددات والتطلعات ، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٢

١٩- العبيدي، فاضل محمد ، البيئة الاستثمارية ، الطبعة الاولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن ، ٢٠١١

٢٠- العبيدي ، سعيد علي محمد وفيحان ، ممدوح عطا الله ، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق، بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، ٢٠٠٩ .

٢١- العربي، تريكي، واقع الاستثمار السياحي، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، ٢٠١٣.

٢٢- عميرة، محمد سعيد ، اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية ، الكويت ، ٢٠٠٣

٢٣- الفنيش، محمد ، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي، ٢٠٠٠

٢٤- الكمالي، احمد جاد ، نموذج قياس محددات ال FDI ، مركز المعلومات اتخاذ القرار ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٢٥- مانغ تشي وبيرغمان، "الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية" ، مجلة التمويل والتنمية ، ١٩٩٥

٢٦- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار ، القاهرة ، ٢٠٠٤.

٢٧- مشفي، غنية ضياء والعنبكي، عبدالحسين محمد، نماذج عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع السياحي دول مختارة مع الاشارة الى العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (١٨)، العدد (٦٤)، ٢٠٢٠.

٢٨- مكاوي، مصطفى احمد، الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية الاهمية والتحديات ورؤية التطوير، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد (١٩٣)، ٢٠١٤.

٢٩- المبدي، عادل محمد وطريح، نيفين محمد، الديمقراطية والاستثمار الاجنبي المباشر في ظل العولمة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد (١٦)، العدد الاول، ٢٠٠٨.

٣٠- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي/ الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، لسنوات متفرقة.

٣١- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء/ احصاءات التجارة ٢٠١٩. تقرير مجمعات الايواء السياحي لعام ٢٠١٩.

٣٢- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي/ التقرير الاقتصادي السنوي/الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، سنوات متفرقة.

ثانيا: المصادر الاجنبية

33- Roy A. Cook & others, Tourism – The Business of Travel, fourth edition, pearson education international , New jersey, 2010.

المصادر باللغة الانكليزية

1- Al-Asadi, Bushra Muhammad and Al-Najm, Ahmed Abdul Karim, Tourism Investment in Iraq: Components and Challenges (Najaf Governorate as a Model), Journal of the Kufa Studies Center, Issue (54), 2019.
2- Ahmed, Marwan Ali, The Impact of Investment Policies on the Development of Small and Medium-Sized Tourism Enterprises, Master's Thesis, Tishreen University, Faculty of Economics, 2016.
3-Edward, Graham, Foreign Direct Investment and Trade, Journal of Economic Reform, Issue 3, 2004.
4- Ismail, Khalida, Religious Tourism and its Economic Impact in Supporting Development in the Governorates of Religious Destination (Najaf and Karbala), Iraqi Tourism Authority, 2010.
5- Al-Basri, Kamal, Evaluation of Banking Reform Policy in Iraq, Iraqi Institute for Economic Reform, Iraq, 2009.

6- Hassan, Bassam Abdel Hadi and Abdel Wahab, Ikram Abdel Aziz, The Economic Role of Consultative Zones and Their Prospects in Iraq, Presidency of the Council of Ministers, National Investment Commission, Baghdad, 2009.
7- Hussein, Mona Younis and Fahd, Israa Saad, The Role of Tourism Investment in Activating Public-Private Partnership in Iraq, Journal of Administration and Economics, Volume (41), Issue (114), 2018.
8- Al-Rawi, Ahmed Omar, Studies in the Iraqi Economy after 2003: Reality and Challenges, General Directorate of Cultural Affairs, Baghdad, 2013.
9- Daoud, Helen Saad, Investment in the Tourism Sector and its Impact on Some Sustainable Development Indicators - Selected International Experiences with Reference to Iraq, Master's Thesis, Al-Qadisiyah University, College of Administration and Economics, 2022.
10- Al-Dabbagh, Ismail and Shabar, Ilham Khudair, Tourism Economics, Part One, Al-Kitab Press, Iraq, 2014.
11- Al-Dabbagh, Ismail and Shabar, Ilham Khudair, An Integrated Introduction to Tourism Investment and Financing, First Edition, Ithraa Publishing and Distribution, Amman, 2013.
12- Al-Samarrai, Maha Abdul Sattar, Intellectual Capital in the Light of the Knowledge Economy and Its Impact on the Development of Economic Tourism Policy, PhD Thesis, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, 2015.
13- Saad, Fatima Faraj, Tourism Investment and Its Role in Promoting Tourism Development, A Case Study of Arab Countries with Special Reference to Iraq, Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue (19), University of Wasit, 2015.
14- Saeed, Hatem Ghaeb, Tourism Industry and Production in Iraq, Journal of the University of Heritage College, Issue (32), 2022
15- Shabr, Ilham Khadir, The Reality of Tourism Policies in Iraq, a paper presented to the First National and Tenth Scientific Conference at the College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, 2010.
16- Shamout, Marwan and Kanjo, Aboud Kanjo, Investment Foundations, Arab Marketing and Supply Company, 2007.
17- Abdul, Munir Hussein, Strategic Decision-Making and Its Impact on Activating the Tourism Investment Environment, A Survey Study in the Iraqi Ministry of Culture, Tourism, and Antiquities, Master's Thesis, Al-Mustansiriya University, College of Tourism Sciences, 2020.
18- Abdul-Ridha, Nabil Jaafar, The Investment Environment in Basra: Determinants and Aspirations, Arab History Foundation for Printing, Publishing, and Distribution, Beirut, 2012
19- Al-Ubaidi, Fadel Muhammad, The Investment Environment, First Edition, Arab Community Library for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2011.
20- Al-Ubaidi, Saeed Ali Muhammad, and Fayhan, Mamdouh Atallah, Proposed Policies to Attract Foreign Direct Investment to Iraq, a research paper submitted to the College of Administration and Economics, University of Anbar, 2009.
21- Al-Arabi, Triki, The Reality of Tourism Investment: A Comparative Study between Algeria and Tunisia, Master's Thesis, Faculty of Economic Sciences, University of Algiers, 2013.
22- Amara, Muhammad Saeed, "The Economy of the United Arab Emirates: Achievements and Future Prospects," Journal of Economic Cooperation among Islamic Countries, Kuwait, 2003.
23- Al-Fenish, Muhammad, "The Financial Sector in Arab Countries and the Challenges of the Next Phase," Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, 2000.
24- Al-Kamali, Ahmad Jad, "A Model for Measuring the Determinants of FDI," Information and Decision Making Center, Cairo, 2004.
25- Mang Chi and Bergman, "Foreign Direct Investment in Developing Countries," Finance and Development Magazine, 1995.
26- Information and Decision Support Center, International Experiences in Improving the Investment Climate, Cairo, 2004.
27- Mashfi, Ghania Diaa and Al-Anbaki, Abdul-Hussein Muhammad, Models of Public-Private Partnership Contracts in the Tourism Sector: Selected Countries with Reference to Iraq, Iraqi Journal of Economic Sciences, Volume (18), Issue (64), 2020.
28- Makkawi, Mustafa Ahmed, Tourism Investment in Egypt and Arab Countries: Importance, Challenges, and Development Vision, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Issue (193), 2014.

29- Al-Mubdi, Adel Mohammed, and Tareh, Nevin Mohammed, Democracy and Foreign Direct Investment in the Light of Globalization, Egyptian Journal of Development and Planning, Volume (16), Issue 1, 2008.
30- Ministry of Planning and Development Cooperation/Central Agency for Statistics and Information Technology, various years.
31- Ministry of Planning/Central Bureau of Statistics/Trade Statistics 2019. Tourist Accommodation Complexes Report 2019.
32- Ministry of Planning and Development Cooperation/Annual Economic Report/Central Bureau of Statistics and Information Technology, various years.

هوامش البحث

(*) لا تتوفر بيانات للعام ٢٠١٤ بسبب انشغال جهاز الاحصاء باعمال التعداد .